

قواعد السماع

لم يكن سماع اللغويين والنحويين سماعًا مطلقًا بل كان وفاق جملة من القواعد الضابطة لإجراءاته.

١- الإطار المكاني وتقسيمه

كانوا يأخذون اللغة من "شيوخ العرب ومن حرشة الضباب في البلاد الكلادات وجناة الكمأة في مغاني البداية". وحدد الفارابي جملة من قبائل وسط الجزيرة العربية كانت هي المعتمد عليها في الاستشهاد وإن ذكر غيرها فلما تخالف به جمهرة الاستعمال. وكذلك كان الشعر يؤخذ من الفصحاء ومن هم أقرب إلى البداوة حتى كره بعض النحويين الاعتماد على بعض معاصريهم من الشعراء لطول مكثهم في المدن. وكذلك ربما غمزوا من البدو الرواة متى طال مكثهم في المدن حتى لانت جلودهم.

٢- الإطار الزماني

استغرق الزمن الذي استقرى فيه اللغويون والنحويون اللغة ثمانية قرون، أربعة قبل الهجرة النبوية وأربعة بعدها، ويلاحظ أن أكثر ما وقع فيه الاستقراء هو قرنان قبل الهجرة وقرنان بعدها، على أن هذا التحديد غير ملتزم به عند كل النحويين فرما أخذوا عن شاعر وأعرضوا عن غيره وإن يكونا متعاصرين كما رأينا من احتجاج أبي عمرو بن ربيعة وإعراضه عن جرير والفرزدق بحجة حدائتهما. ونجد الزمخشري يحتج بشعر أبي تمام بحجة أن شعره في منزلة مروياته في الحماسة التي أطبق الناس على الاحتجاج بها. ونجد عند المتأخرين من النحويين أبياتًا للمتنبي وغيره ولعل ذلك من قبيل التمثيل لا الاحتجاج.

٣- ممن تؤخذ اللغة

حرص النحويون على تلقي اللغة من أهلها الذين يثقون بفصاحتهم وبعدهم عن عوامل اللحن والهجنة فإن راجهم من أمر أحدهم شيئًا اختبروه بما يبين لهم مدى علمه وفصاحته. فهذا أبو عمرو يعاتب أبا خيرة بأنه قد لان جلده. وكان من صنيع النحويين تعقب ما يجدون الفصحاء يقعون فيه من أخطاء فالخضرمي تتبع أخطاء الفرزدق حتى هجاه بقوله:

ولو كان عبد الله مولى هجوته... ولكن عبد الله مولى مواليا

ولم ينتصر الخضرمي لنفسه بل للنحو إذ قال أخطأت فقل مولى موالٍ. والفرزدق لم يعد ارتكاب ضرورة مقبولة في الشعر، فقد عامل جمع منتهى الجموع بما يستحقه من إظهار الفتحة

على الياء، والألف للإطلاق وليست خلفًا لتنين. وينقل النحويون عن شيوخهم الذين يثقون فيهم. ولما خلف خلف اهتماموا بالأصول نقلت إلى النحو شرائط التلقي من تواتر وعدل وسلامة من الجرح.

٤- توثيق المأخوذ

كان النحويون القدماء وهم يتلقون اللغة من أهلها الفصحاء الموثوق بفصاحتهم لا يعينهم نسبة الأقوال إلى أصحابها ولا نسبة الشعر إلى أهله، وكذلك إن هم تلقوا ذلك عن شيوخهم الثقات، ولكننا نجد تغييرًا في هذا الموقف بدأت بوادره عند المازني وتلميذه المبرد اللذين يشككان في صحة الأبيات المجهولة القائل. وأكثر أبو بركات الأنباري في ردّه أقوال الكوفيين بحجة كون الشاهد مجهول القائل. ولكن النحويين غير ملتزمين بهذا الأمر، وهو ما يدل على أنه ليس أصلًا راسخًا عندهم.

ولما جاء ابن مالك بث أشعارًا كثيرة في كتبه تحير القدماء في أمرها واتهمه بعض معاصرينا بوضعه إياها، وهي أشعار لم يعتمد عليها في استنباط قواعد جديدة غير أنّ خالفه استعمالوها في الترجيح.

٥- صفات المادة المأخوذة

لابد أن تتصف المادة المعتمدة في التقعيد على جملة من الشروط وهو أمر يختلف عن الاستشهاد الذي لا يلتزم بهذه الشروط.

أ- الكثرة

تتضح أهمية الكثرة في أنه مدار التقعيد ونجد هذا واضحًا في جواب أبي عمرو بن العلاء لمن سأل عن دخول كلام العرب كله في العربية، أي النحو، فنفي ذلك فقليل له ما تفعل بما خالف ذلك، قال أسميه لغات أي لهجات. ونجد مقولة الكثرة والقلة تتردد في كتاب سيبويه حتى إذا كانت العناية بتأصيل الأصول كان هذا مما يوصف به السماع المعتمد في التقعيد فهو الكلام العربي الفصيح المنقول نقلًا صحيحًا الخارج من حدّ القلة إلى الكثرة.

ب- تعدد الرواية

لما كانت اللغة المتلقاة في نطاقها الزمني والمكاني لم يتحرج النحويون من الأخذ بتعدد الروايات؛ لأن الراوي فصيح يقبل كلامه ويحتج به، فكذلك روايته وإن غير فيها وكان الشعراء ربما غيروا في إنشادهم الشعر كما كانت القراءات للنص الواحد مقبولة، وهذا ما أجاب به الرسول

(ص) عمر بن الخطاب حين اختلف مع صحابي آخر في القراءة، وهو أنها هكذا أنزلت، فكانت القراءة صحيحة كما سمعها عمر وصحيحة كما سمعها الصحابي. ولكن ظهر جيل من النحويين كالمبرد عمدوا إلى التفريق بين روايات البيت الواحد فمالوا إلى قبول ما وافق القياس وازوروا عما خالفه، ونجد النظرة إلى القراءات ينالها شيء من ذلك. ولكن هذا لم يستمر فخلف خلف لم يحكموا القياس، وهو ما يعني أن قبول ما تعددت روايته ليست أصلاً لازماً.

ج- لغة الشعر والنثر

تستبد بالشعر قيود تجعله يختلف بعض الاختلاف عن النثر، ولذا وصف النثر بالسعة وصار هو المقدم في التقعيد وأما الشعر فيأتي في مرتبة لاحقة لأنه موطن للضرورة حيث نجد الشاعر على فصاحته يخالف ما عليه اطراد اللغة وإن كان قد يركن إلى أصول مهجورة. وربما يتوهم أن الشعر قد طغى على النثر في اعتماد النحويين عليه، وليس هذا على ظاهره، فالتقعيد إنما اعتمد على النثر ثم الشعر، وما كثير من الأشعار إلا شواهد على مخالفة القياس مما حمل على الضرورة أو الشذوذ.

د- الضرورة الشعرية

يعز على النحوي أن يلحن شاعرًا فصيحًا لمخالفته جمهرة الاستعمال فهو يرى أن قيود الشعر هي ما اضطر الشاعر إلى تنكب استعمال مخالف، وهو أمر يدل على إدراك النحوي للخلاف بين لغة الشعر ولغة النثر، على أن النحوي لا يلحن الشاعر؛ لأنه يجده يراجع أصلاً مهجورًا أو قياسًا متروكًا، ولكننا قد نجد منهم من يلحنه على الرغم من ذلك كما رأينا من فعل الحضرمي مع الفرزدق، وأجمع النحويون على أن مخالفة الشاعر وإن كان له مندوحة إلى ذلك هي ضرورة حتى عدّ الأخفش قول الشاعر المنشور محتملاً للضرورة حتى إذا جاء ابن مالك خالف عن إجماع النحويين فلم ير الضرورة إلا فيما لا مندوحة للشاعر عنه. ولكن قوله جوبه بالرد عند أبي حيان والشاطبي.

و- كمال الاستقراء ونقصه

كانت العرب أمة شفاهية تعتمد في توارث أشعارها وحكمها وأمثالها على الحفظ والتلقي من الرواة حتى نشطت حركة التدوين بتيسر أسبابه وبالحاجة الملحة لتدوين الوحي ثم أشعار القبائل بعد ذلك فالحديث النبوي الشريف، ومهما يكن اللغويون جادين في جمعهم للغتهم فإنه قد فاتهم من الأشعار شيء كثير فلم يصل إلينا من أشعار العصر الجاهلي سوى ما يمثل أعلى

أمثلته التي أغرت بتناقله، والمصدر اللغوي الكامل في مادته هو القرآن الكريم وكان مصدرًا مهمًا ولكنه لا يكفي وحده، على أن ما اجتمع من نصوص العربية كان جديرًا بأن يعلي صروح العلوم اللغوية، وكل ما روي من الموثوق بصحته هو شواهد للغة ومادة لها ولكن التقعيد لا يمكن أن يكون على تلك اللغة المجمعة برمتها، إذ التقعيد لا يكون على نصوص لغة مستقرة استقرًا تامًا بل على ما كان الاستقرء فيه ناقصًا أي ما اعتمد على جمهرة الاستعمال الذي لا يمكن أن يستقيم التقعيد عليه وفاق استقرء تام؛ لأن بعض الأمثلة هي لغة معاندة في تركيبها لما عليه جمهرة الاستعمال.

على أن من الاستعمالات الخاصة في لغات العرب (لهجاتها) قد يعلمه لغوي ويغيب عن آخر لأنه لم يصله من اللغة ما وصل غيره. ولذا قد ينكر اللغوي ظاهرة من ظواهر اللغة لأنه لم يقف على شاهد لها. فسيبويه يمنع (ما حاشا) والنحويون بعده يجيزونها اعتمادًا على قول الأخطل:

رأيت الناس ما حاشا قريشًا... فإننا نحن أفضلهم فعلا

وإلى قوله (ص): "أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة".

والذي ينتهي إليه أن النحاة أحسنوا جمع اللغة والاستنباط منها وتصنيفها وفاق ما تهيأ لهم من معارف وإمكانات ضئيلة إلى جانب ما تيسر لأبناء عصرنا؛ ولكننا لم نستطع أن نزيد عليهم بل لعلنا قصرنا في استيعاب ما أنجزوه.